

الثورات.. تقدم أم تراجع؟

الكاتب



عبدالحسين شعبان

عبد الحسين شعبان

فكرتان أساسيتان هيمنتا على الجمهور العربي منذ أواسط الخمسينيات، رُوّجت لهما القوى السياسية الشمولية بجميع مدارسها القومية والشيوعية والدينية فيما بعد.

وأولهما – أن التغيير في العالم العربي لا بدّ أن يكون ثورياً وليس إصلاحياً تدرّجياً، عبر التطور والتراكم الطويل الأمد.

وثانيهما – أن الجيش هو أداة التغيير الأساسية الحاسمة بحكم انضباطه وتفوّقه التنظيمي، ولذلك تبارت القوى التي تصف نفسها بالثورية بكسب مراتب من الضباط والجنود تمهيداً للقيام بانقلابات وثورات للوثوب إلى السلطة.

موضوعياً، ساعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 في مصر بإلهاب حماس الشارع العربي الذي نظر إليها بعين التقدير والإعجاب، خصوصاً إثر تأمين قناة السويس 1956 ومواجهتها للعدوان الثلاثي الأنجلو – فرنسي – الإسرائيلي.

وكانت ثورة 14 يوليو 1958، التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق وأقامت الجمهورية، النموذج الثاني البارز لدور الجيش، خصوصاً إقدامها على عدد من الإجراءات ولاسيّما الانسحاب من حلف بغداد، ووضع اليد على 99.5 % من الأراضي التي كانت بحوزة الشركات النفطية الأجنبية في العراق.

لكن الثورات والانقلابات العسكرية التي غدت نموذجاً ممكناً للتغيير في العالم الثالث، سرعان ما قوّضت المكاسب التي حقّقتها شعوبها في التحرّر الوطني وإحراز الاستقلال، حين فتحت شهية المغامرين والطامعين بالسلطة، وأكثر من ذلك، فإنها قطعت خط التطور التدرّجي الذي كانت تسير عليه العديد من البلدان في تنميتها وتقدمها.

وبدلاً من تسليم السلطة إلى الشعب والعودة إلى الثكنات، تترسست القوى العسكرية فيها وحولت الدولة إلى إقطاعية خاصة بها، رافعة الحدود بين السلطة والدولة، ومتغولة بواسطة الأولى على الثانية

وإذا كان التيار الديمقراطي نامياً ومتطعاً إلى الحداثة والمدنية والتطور السلمي، سواءً في مصر أو العراق أو سوريا أو الأردن أو لبنان أو غيرها، فإن الانقلابات والثورات العسكرية صرعته، بل دحرجته بين أرجلها، وازدورت السياسة الفكر وتناولت عليه، خصوصاً بصعود نخب عسكرية، من أصول ريفية، شحيحة المعارف ومحدودة الثقافة، معلية من وتيرة العنف.

وبسبب موجة العنف والصوت الواحد، وغياب حرية التعبير والحق في التنظيم الحزبي والنقابي والحق في المشاركة، اضطرّ التيار المدني الديمقراطي إلى النأي بنفسه، فقسم منه اتخذ من الصمت سلاحاً للمواجهة، والقسم الآخر حمل عصاه ورحل إلى المنافي.

وأذكر هنا مثالين على ذلك في العراق؛ أولهما - المفكر حسين جميل، المحامي والوزير والسفير وسكرتير الحزب الوطني الديمقراطي، الذي اتجه إلى الكتابة والتنظير بعيداً عن المشاركة في الحياة العامة محاولاً استعادة الفكر الديمقراطي والليبرالية العربية التي كاد نسلها أن ينقطع، خصوصاً حين أصدر كتاب «حقوق الإنسان في الوطن العربي» 1983.

وثانيهما - رفعة الجادرجي، الذي اختار المنفى بعد تليفق تهمة له والحكم عليه مدى الحياة، إلا أنه تم إطلاق سراحه بقرار رئاسي بهدف مشاركته في تجميل العاصمة بغداد، بمناسبة قرب انعقاد قمة عدم الانحياز، التي لم تنعقد. وكانت باكورة انشغاله بإحياء الفكر الديمقراطي، تأليف كتابه الأول في المنفى «صورة أب» 1986، الذي هبطت عليه أفكاره وهو منقطع عن العالم وحيداً في زنزانة رطبة وملابس مهترئة وقمل ينهش جسده. اختمرت فكرة الكتاب «حبة.. حبة» «يوم كان محاطاً بظلمة وظلمة، وهو عنوان لكتابه المثير مع رفيقة عمره بلقيس شرارة» جدار بين ظلمتين

إذا كان كتاب جدار بين ظلمتين يمثل ملامح مهمة من سردية درامية لحياة يومية تتأسس في خضم المعاناة، ولاسيماً في ظل غياب الفكرة الديمقراطية، فإن كتاب حقوق الإنسان كان مساهمة جديرة بالتأمل في ظلّ الحروب والمغامرات العسكرية وأعمال العنف وتكميم الأفواه

خلاصة القول، أن الجيوش بدلاً من دفاعها عن الأوطان وإسهامها في عمليات الإعمار والبناء والتنمية، ساهمت في تعطيل تطوّر المجتمع، حيث جرت مقايضة الإصلاح والديمقراطية والتنمية بشعارات صاخبة حول تحرير فلسطين والوحدة والاشتراكية، الأمر الذي أعاد العديد من الشعوب التي ابتليت بالانقلابات العسكرية القهقرى، فلا هي حققت طموح الأمة العربية وآمالها، ولا هي تركت البلاد تسير بالتراكم في طريق التطوّر

لم تقم السياسة في مجتمعاتنا على الحوار والجدل وقبول الآخر ومباراة الأفكار، بل قامت على التغالب والاستقواء، فضلاً عن التشاطر وعدم التورّع في الكذب ونهب المال العام والاعتصام بالطائفية والإثنية والعشائرية، خصوصاً في السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل الناس بشكل عام تنفر من السياسة في غياب التنافس المشروع وحكم القانون. وكانت تلك الإشكاليات جزءاً من هواجس الفكر الديمقراطي وتحدياته التي جسّدتّها تنظيرات جيل الرواد

drhussainshaban21@gmail.com

